

شرح تحفة أهل الطلب لابن السعدي [241] | من الفائدة الثانية،

إلى الفائدة العاشرة

عبدالمحسن الزامل

بسم الله الرحمن الرحيم. الحمد لله رب العالمين. اللهم صلي وسلم على نبينا محمد وعلى الله وصحبه اجمعين احبتي المستمعين الكرام اخواتي المستمعات الكريمات السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته. هذا لقاء جديد يجمعنا واياكم بفضيلة الشيخ عبد المحسن ابن عبد الله الزامل - 00:00:00

في شرحه لهذا الكتاب الطيب المبارك تحفة اهل الطلب في تجريد اصول قواعد ابن رجب للعلامة الشيخ عبدالرحمن ابن ناصر السعدي رحمة الله تعالى عليه على علماء المسلمين اجمعين كنا قد انتهينا في الحلقة الماضية من القاعدة الستين بعد المئة - 00:00:30

وكانت هي خاتمة القواعد في هذا الكتاب المبارك. وابتدأنا في الفوائد التي ذكرها العلامة ابن رجب وهي في فصل احسن الله اليكم. نعم ابن سعدي رحمه الله. ابن سعدي. نعم. رحمة الله تعالى عليه - 00:00:48

تكلتم في المسألة الاولى. نعم. والآن نبدأ في المسألة الثانية. نعم المسألة الثانية الزكاة هل تجب في النصاب او في ذمة مالكه اختلف الاصحاب في ذلك على طرق نعم احدهم - 00:01:04

احدها ان الزكاة تجب في العين روایة واحدة او روایة روایة واحدة والثاني ان الزكاة تجب في الذمة روایة واحدة والثالثة انها تجب في الذمة وتعلق بالنصاب. والرابع ان في المسألة روایتين - 00:01:20

الحمد لله رب العالمين والصلة والسلام على نبينا محمد وعلى الله واصحابه واتباعه باحسان الى يوم الدين هذه الفائدة والفائدة الثانية من الفوائد ذكر المصنف رحمة الله الزكاة هل تجب في النصاب او في ذمة مالك؟ اختلف الاصحاب فيها كما ذكر المصنف رحمه الله. فقيل انها تجب في العين - 00:01:41

بغية اجي في الذمة وبقيت اجي في الذمة وتعلق بالنصاب. وفائدة الخلاف انه اذا قيل تجف العين كما لو كان عند انسان مثلا كان عنده اربعون شاة مثلا اه الأربعون فيها - 00:02:07

الاربعون فيها شاة اربعة اذا كان عنده اربعين شاة فان في الأربعين شاة فإذا قيل تجب في العين ومضى حول ولم يذكر فانه في الحول الثاني لا زكاة عليه. لانه نفرض انها انه وجبت في شاة فصار الان صار عددها ناقصا صار عددها - 00:02:25 وناقصا فلم تكن اربعين بل كانت تسعا وثلاثين. فإذا اتي الحول الثاني فإذا هي ناقصة عن الأربعين وصارت تسعا وثلاثين. وهكذا آا وبين باب اولى؟ بل ان بعد ذلك لا زكاة فيها لان نقصت عن الحول. وكذلك ايضا لو كانت مثلا لو كانت واحدة واربعين مثلا - 00:02:47

اه وقلنا تجب في العين في الحول الاول اه تجب شاة تصير اربعين الحول الثاني آا تجب الزكاة لانها اربعين الان. الحول الثالث ما فيها شيء. لانها نقصت وصارت تسعا وثلاثين. فإذا قلنا انها تجب في العين وهذا هو ظاهر النصوص لقول النبي - 00:03:07 في اربع نشأة شاة وكذلك اه لما قال خذ الحبة من الحب هو الشاة من الغنم والبعير يعني جاءت بفئة للظرفية. هم. والقول الثاني تجب في الذمة. ويقينها تجب في الذمة. وكان مثلا عنده اربعين شاة ومظى عليه احوال ما ذكرى - 00:03:25 فإنه يذكره لكل حول يخرج لانها ما نقصت لوجوبها في الذمة. ومنهم من قال انها تجف في الذمة وتعلق بالنصاب ويراعى حاله فإذا

كان مثلاً غنياً وجبت في الذمة وإن كان فقيراً وجبت في عين - [00:03:45](#)
المال وين كان الظاهر هو وجوبها في عين المهاجر هو الظاهر. نعم، أثابكم الله فضيلة الشيخ. الثالثة المستفاد بعد النصاب في اثناء
[الحول هل يضم إلى النصاب أو يفرد عنه - 00:04:00](#)

إذا استفاد مالاً زكاواه من جنس النصاب في اثناء حوله فإنه يفرد وبحول عندها كذا يا شيخ نعم فإنه يفرد. نعم، وبحول عندها في
المذهب يعني، نعم ولكن هل يضمها إلى النصاب في العدد أو يخلطها به ويذكرها زكاة خلطه؟ خلطة، أو يذكرها زكاة خلطة، أحسن الله
[اليكم - 00:04:14](#)

أو يفرده بالزكاة كما افراده كما افراده كما افراده بالحول فيه ثلاثة أوجه نعم، نذكرها السلام عليكم، نعم المستفاد بعد النصاب
[في اثناء الحول هذا يختلف، المستفاد اما ان يكون من نماء من النماء، مثل مثل نماء - 00:04:37](#)

تجارة وكذلك النتاج لهذا تجب فيه الزكاة بلا خلاف، نعم، النوع الثاني من المستفادة يكون من غير الجنس، فالذى من غير الجنس هذا
[يبدأ به اه مستقل، فلو انه مثلاً كان عنده مثلاً مئة من الغنم ثم اه بعد ذلك - 00:04:56](#)

صار عنده مثلاً خمس من الأبل هذى او تقطم الى هذى او كسب مالاً كذلك، لانه من جنس اخر، لكن المسألة الثالثة
[اذا كان من جنسه هذا موضوع الخلاف - 00:05:16](#)

اذا كان مثلاً عنده مثلاً غنم واستفاده مثلاً بيهه او شراء او كان عنده مثلاً دراهم او ذهب او فضة ثم بعد ذلك استفاده وفي اثناء
[الحول هذا هو موضوع الخلاف كيف يذكر هذا المستفاد؟ المصنف رحمه الله ذكر ثلاثة اوجه سياتي - 00:05:29](#)

ونعم احدها، احدها انه يفرده بالزكاة كما يفرده بالحول وهذا الوجه مختص بما اذا كان المستفاد نصاباً او دون نصاب ولا يغير فرض
[النصاب اما ان كان دون نصاب وتغيير فرض النصاب لم يتطرق فيه هذا الوجه، نعم - 00:05:49](#)

هذا مثل يعني اذا كان آآ او يقول رحمه الله فيه ثلاثة اوجه احدها انه يفرده بالزكاة كما يفرده بالحول فما مثال كما لو ما
[لك من الخمسين بقرة - 00:06:08](#)

خمسين بقرة، البقرة خمسين بقرة فيها مسنة، نعم، فيها مسنة، ثم آآ ثم مثلاً ملك بعدها ثلاث ثم ملك ثلاثين بعدها.
[فالثلاثين هذه نصاب، لانه يجب فيها تبع، يجب فيجب في الثلاثين تبع اذا تم حوالها - 00:06:23](#)

اذا انه يفردها بالزكاة كما يفردها بالحول ولا يضمها الى الخمسين، نعم، فلا يضمها الى الخمسين اه ونقول عليه مسنتان مثلاً، بل انه
[يفردها بالزكاة كما فيفردها بالزكاة كما يفردها الحول - 00:06:44](#)

فاما تم حول الثلاثين اخرج تبع، اخرج تبع على هذا الوجه، كما افردها آآ بالحول فإنه يفيدها بزكاة فلو كان عنده كان عندهم
[خمسين بقرة، وثم بعد ستة اشهر ملك ثلاثين بقرة - 00:07:02](#)

فبعد ستة اشهر يخرج بزكاة يخرج تبع له زكاة الخمسين، نعم، الخمسين لانه ما بين يعني فوق الأربعين هذا فيه التبع في في
[مسنة، ثم بعد ثم بعد سنة - 00:07:19](#)

يعني بعد ستة اشهر اخرى من اخراج التبع من اخراج المسن يخرج زكاة الثلاثين ولا يضمها يجعلها نصاب بزكاة مستقلة وحول
مستقل وحول مستقل، نعم الوجه الثاني انه يذكر زكاة خلطة، كما في المثال الاول كما لو ملك خمسين من البقر، ثم ثلاثين بعدها بعد
[ستة اشهر - 00:07:37](#)

فاما تم حول الاولى عليه مسن هذا واضح لانها فيها مسنة، فاما تم حول الثانية فعلية مسنة اخرى، قد يقول كيف جعلنا عليها مسنة
[اخري؟ في وال الاولى جعلنا عليه تبع، نقول نعم - 00:08:04](#)

لان الثلاثين هذه مضمومة الى الخمسين فهي اكثر من ثلاثين ا اكثر من اربعين والاربعون فيها مسنة فنحن نظرنا اليها في باب ما
[يجب فزكيتها زكاة خلطة، زكيناها زكاة الله، فقالوا - 00:08:19](#)

انها تضم كما ضمت اليها كما فانها تضم اليها، آآ كما يعني انها تضم اليها من جهة الان الى الخمسين فهي اكثر من ثلاثين بعد سنة
[يذكرها يخرج بزكاة مسنة على هذا الوجه وهي زكاة آآ زكاة خلطة، نعم - 00:08:37](#)

الثالث انه ينضم الى النصاب فيزكى زكاة ضم، يعني زكى زكاة ظم، كالمثال السابق. لكن اذا قيل على الظم مثلا خمسون فاذا كان مثلا عندك خمسين وفيها مسنة وثم ملك بعد ستة اشهر ثلاثة فانه بعد - 00:08:59

سنة يعني بعد بعد مضي سنة في الخمسين يخرج مسن هذا واضح ثم بعد مضي ستة اشهر ل تمام سنة للثلاثين يخرج ثلاثة اربع مسنة. نعم. لماذا؟ ما يخرج مسنة كاملة ولا يخرج تبع - 00:09:19

اليها من جهة انها آآ من جهة للثلاثين فيها آآ يعني آآ ثلاثة اربع مسنة. لأن هي في الحقيقة بظمهما الى اه بضمها الخمسين اه بلغت زكاة زكاة مسنة - 00:09:37

بلغت زكاة زكاة مسنة لكنها لم تشتراك معها في الحول من الاول فراعينا حالة بين الحالتين ليست مسنة كاملة ولا تبعا بل بينهما وهو ثلاثة اربع مسنة. نعم. الفائدة الرابعة - 00:09:58

الملك في زمن الخيار هل ينتقل الى المشتري في هذه المسألة روايتان عن الامام احمد اشهرهما انتقال الملك. نعم وهذه وهذا هو اظهر الروايتين. يعني لو ان باع ارضا او سيارة طلب احدهما الخيار وقوله في زمن الخيار يشمل ما اذا كان الخيار للبائع او الخيار للمشتري. نعم. او الخيار - 00:10:15

لهمما لعموم كلام صنف رحمة الله. وهذا هو اللي دل عليه الدليل ايضا. وهو اظهر رواية الامام احمد رحمة الله بمعنى ان الملك ينتقل الى المشتري لقوله صلى الله عليه وسلم من باع عبدا له مال فماله الباع الا يشترط المبتاع - 00:10:39

فلم يجعلوا له الا بالشرط يعني وكذلك ايضا من باع خلا قد اجبرت فتى مارس الا ان يشترطها المتفاجعة لها له بالاشتراض. فجعلها له فقوله الا ان يشترط المبتاع فهذا يبين - 00:10:55

ان الملك للمشتري فلم يجعله للبائع الا بالاشتراض فدل على ان الاصل ان المشتري يملك السلعة فقال ثمرتها للبائع اه يعني الا ان يشترط المبتاع. هم. يعني لمن اشتراها. كذلك ايضا - 00:11:12

مالو من با عبده الباع الا يشترط المبتاع يعني اليه شريط المشتري جعل المال جعل جمال المملوك المشتري وجعل ثمرتان اه وجعل الثمرة بعد التأثير للبائع الا ان اشترطها المشتري فقول لا يشترط فاثبت الملك له - 00:11:33

مجرد الاشتراض وهذا يشمل البيع الذي فيه الخيار والبيع الذي لا خيار فيه. فقول الذي يشترط عام يشمل كل بيع يشمل كل بيع. ثم هو في الحقيقة عقد تم بشروطه - 00:11:53

وهذا هو الملك. ولهذا نقول انه على الصحيح ينتقل الى المشتري. وعلى هذا لو انه مثلا اشتري مثلا مالا ثم اشترط الخيار سنة اه ثم ان بعد سنة يكون زكاته على المشتري لانه هو هو المالك. وان كان له خيار - 00:12:05

وان كان له خيار. وهناك ايضا مسائل اخر تترتب على اه على مسألة اه الملك منها تصرف المشتري. يعني تصرف المشتري في مدة الخيار. ومسائل اخرى تتعلق بهذه المسألة. فالشاهد - 00:12:26

انه يكون للبائع لعموم الادلة انه مالك ان له بالاشتراض يحصل ملك الثمرة يشترطها اذا كانت ومعبرة وكذلك ما للمملوك. اه فالعموم يدل على صحة هذه القاعدة والفائدة. نعم. اثابكم الله. الخامسة - 00:12:42

الاقالة هل هي فسخ او بيع؟ فيها روايتان منصوصتان اختيار القاضي انها فسخ. هذا وهي المذهب ولهذا قالوا ان لي قاله آآ هي وهي طلب يعني الغاء المبيع. وهي المذهب لنا فسخ. ولهذا يتترتب على قولنا انها - 00:13:01

او بيع مسائل او خلاف. فإذا قلنا انها فسخ فتجوز في المبيع قبل قبضة. فلو ان انسان اشتري سيارة او اشتري مكيلا او موزونا ثم قبل قبضه طلب الاقالة من البائع. نعم. فإذا قلنا ان فسخ جاز قبل القبض لانه - 00:13:20

فسخ ولو قلنا انه بيع ما يجوز الا بعد القبض. ما يجوز الا بعد القبض لانه بيع والنبي عليه الصلاة والسلام نهى عن عن بيع قبل قبض وان قيل انه بيع لم يجوز قبل البيع لان وكذلك ايضا مثل ما تقدم في المكيل والموزون ومنها ايضا ثبوته - 00:13:40

ثبوتها في خيار المجلس. ان قيل انها بيع ثبتت ليقال فلو ان انسان باع انسان سيارة وهم جالسين مثلا في في المجلس. نعم طلب المشتري الاقالة قال اقل لي ان قلنا انها بيع ثبتت الاقالة - 00:14:00

تبنت الاقالة. وان قلنا انها فسخ فلا. ان قلنا انها فسخ اه فلا. وكذا الزيادة في الثمن مثلا او النقص منه اختلف العلماء فيما اذا مثلا

انسان اشتري شيء ثم ندم ثم اراد ان يرجعه لكن شرط مثلا البائع - 00:14:21

هدف الثمن او شرط او طلب مثلا البائع الاقالة فشرط المشتري النقص في الثمن اه فهذا فيه خلاف. قيل لا يجوز لانه فسخ للعقد من اصله واذا قيل ان فسخ للعقد من اصله آآ في هذه الحالة يعود كأنه لم يكن بيع. لم يكن بيع واذا كان لم يكن بيع فلا يجوز ان يشترط

- 00:14:41

زيادة العوين قيل انه بيع جاز لانه بيع مبتدأ. اذا قيل انه بيع جاز ان يزيد احدهم على الآخر. لانه بيع شيء جديد فله ان يتصرف بشرط الا يكون حيلة على الربا. نعم. مع ان لقاء له كما تقدم مشروعه ورد في الحديث الجيد عند ابي داود وغيره من اقال مسلما

اقال الله عثرة - 00:15:05

عند ابي داود قال الله عذرته يوم القيمة نعم. اتابكم الله فضيلة الشيخ السادسة النقود هل تتعيين بالتعيين في العقد ام لا في المسألة روایتان اشهرهما انها تتعيين في عقود المعاوضة. وهذا هو قول مالك والشافعي - 00:15:25

وهو وهو مذهب مشهور مذهب احمد رحمه الله. فالذهب انها تتعيين بالتعيين. فعلى هذا لو تألفت قبض كانت على سلفها على مالكها الذي اشتراها. فلو انه قال لانسان بع لهذه الدرارم او بعترك بهذه الدرارم - 00:15:45

بعترك بهذه المئة ريال. نعم هذا الكتاب بهذه المتين. قالوا ان تتعيين وهذه المئة ما عاد يجوز بيدلها. فلو قال ابي اطلع بعطيك المئة الثانية قال لا. نقول لا يجوز لانها تعين بالتعيين - 00:16:04

فلا يجوز ولو تألفت هذه المئة لو انه مثلا باعه قال بعترك او اشتريت منك بهذه المئة هذا الكتاب او هذا الجهاز فتلت نعم. مثلا او سرقت. ثم بعد ذلك اراد ان يتم قالوا ان البيع بيطل. على القول بانها تتعيين بالتعيين. ان ايش حكم البيع؟ باطل. خلاص لان - 00:16:16

لان محله زال وهو العين التي عينت ما عاد فيه شيء الان يعقد عليه عقد. كيف نفعل؟ قالوا لابد ان يعقد العقد عقد ثاني من جديد. وان قلنا لا تتعيين - 00:16:39

بالتأييد نقول لا بأس. نعم. ما في مانع انهم ان يمظوا العقد على حاله ويعطيهم مئة ويعطيه مئة اخرى كذلك مثل ما تقدم لو باعه بدرارم معينة فانه لا يجوز ابدالها. لا يجوز ابدالها بعين اخرى. وقول - 00:16:49

الثاني انه لا تتعيين بالتعيين وهو قول ابي حنيفة. وقول ابي حنيفة وهذا قول جيد انها لا تعين بالتعيين فلا بيطل العقد بها وعلى هذا مثلا لو قال بعترك آآ بهذه اللية او اشتريت منك بهذه المئة هذا الكتاب - 00:17:10

فتبيين انها مثلا مغصوبة. هم. انها مغصوبة. فإذا قيل تعين بالتعيين فالعقد باطل لانه آآ محل البيع هذه المئة. وان قيل لا تتعيين بالتعريف العقد صحيح. العقد صحيح ويمضي ويعطيه مئة اخرى - 00:17:26

نعم فضيلة الشيخ الفائدة السابعة العبد هل يملك هل يملك؟ هل يملك؟ نعم عليكم العبد هل يملك بالتمليك ام لا؟ في المسألة روایتان اشهرهما انه لا يملك نعم وهذى مسألة مشهورة وانه اذا قال ملكتك - 00:17:42

قال للمملوك ملكتك هذا هل يملك بالتمليك ام لا المسألة الوايتة نشر منه لا يملك ويترتب عليه خلاف فلو قيل منها لو لم يملك عبده مالا فقلنا يملك لو ما عطاه مثلا - 00:18:05

مثلا الالف ريال وملکها ايام. نعم. فان قلنا يملك فلا زكاة عليه. مم. فلا زكاة عليه لان ملكه لان ملك المملوك ضعيف. عليه على المال ام على العبد؟ ليس على العبد زكاة. نعم. لان ملكه ضعيف. نعم. ولو ولو كل يملك - 00:18:21

ولا على سيده ايطا لماذا؟ لانه الانتفاء ملكه لان ليس مالكا فيكون هذا المال لا زكاة فيه. على القول بالتمليك من جهة مملوك لضعف ملكهم. مثل ما ذكروا وسيأتي مثلًا في حصة المظارب قبل القسمة ومثل ايطا العين الموقوفة على معين. قد يكون هناك بعظام الاموال لا زكاة فيها. نعم. مع ان - 00:18:37

هناك كمية الصرف فيها لكن لضعف الملك. والنعمة لا تتم الا بت تمام الملك. فهذا ملكه ضعيف. ملكه ضعيف. فقالوا لا زكاة في على

المملوك ولا على سيده هذا لان الملك ضعيف وهذا لانه لا يملك. ومنها ايضا - 00:19:01

وجوب الحج والكفارة لو انه ملكه مال هل يجب عليه الحج لانه والكفارة هل تجب عليه في المال فان قلنا انه يملك فهل له ان يكفر بالمال هذى كلها مسائل تبني على مسألة تمليكه. وان كان الاشهر عندهم انه لا يملك بالتمليك انما هو اختصه بهذا - 00:19:17
ويبيع ويشتري. نعم الثامنة المضارب هل يملك الربح بالظهور ام لا فيها روايتان اشهرهما يملك. هذى ايضا مسائل مشهورة المضارب هل يملك الربح بالظهور ام لا فلو ان انسان مثلا - 00:19:38

اه يعمل في مال لانسان مضاربة. نعم قال خذ هذا المال الف ريال تبع فيه تبيع فيه وتشتري ولك فيه آننصف الربح كما قسم الله من ربح في هذا المال فهو بیننا نصفان - 00:19:56

فاذاباع الالف ريال فربح الالف الفين. نعم. ربح الالف الفين كم يصير نصيب صاحب الاصل رأس مالها الف. الف. والربح كم؟ الفين.
الفين. فيكون لي صاحب الرأس المال. الالف اللي هو رأس المال والالف ثاني. نعم. اللي هو الربح. اقوى. والالف والالف الثاني - 00:20:14

للربح للمضارب. الان هل يقال ان الزكاة تجب على المضارب في نصبيه؟ هم اختلفوا. قيل انه بظهور الربح اختلفوا في ظهوره يعني ظهوره بمعنى انه لو انها سلعة لو ان المال الذي بينهما سلعة ثم ظهر ربحها ولم تبع. وقيل ايضا انها لو - 00:20:32
لكنه لم يقسم المال. بل بقي المال في يد المضارب يبيع فيه ويشتري. فصاحب رأس المال المال عليه الزكاة بلاشك بالاتفاق يذكر رأس المال ويذكر نصبيه من الربح. لكن نفس المضارب - 00:20:55

اللي اللي يعمل في المال هذا هو الذي قيل لا زكاة عليه حتى يقسم. بمعنى انه واختلفوا القسمة. هل هو اختصاصه به واخذه؟ او اختصاصه بالمحاسبة اختصاصه بالمحاسب ان يحاسب يقول لك كذاولي كذا. اه فقيل انه يجب اه فيه الزكاة وينعقد وينعقد حوله - 00:21:13

من حين من حين القسمة من حين القسمة. وهنالك قول لبعض اهل العلم انه يجب عليه الزكاة بالربح يعني بظهور الربح بانه اذا ظهر الربح بما فعليه زكاة ربحه وينعقد الحول بظهوره. واختلف هل المراد بالقسمة للمحاسبة كما تقدم تامة؟ او قسم - 00:21:36
قال وان يختص بنصبيه منه. هنا يعني مثل ما تقدم الاظهر والله اعلم انه اذا باع اذا كان بينهما مال اذا كان يعني ظاربه في مال - 00:21:56

فالصحيح انه باستقرار بظهور الربح واستقراره. نعم. فانه تجب الزكاة. فانه تجب الزكاة على على صاحب رأس المال في نصبيه وعلى المضارب في نصبيه. حتى المضارب تجب. ونقول على هذا حوله ان حول مال المضارب حول الاصل المال. هذا هو الاقرب. لكن لا تجب عليه الزكاة الا - 00:22:11

ابعد استقرار المال وظهور ظهور الربح. اما ما دام لا زال وقاية فلا يجب عليه حتى يستقر الربح. نعم. نعم التاسعة الموقوف عليه هل يملك رقبة الوقف ام لا - 00:22:31

في المسألة روایتان اشهرهما انه ملك للموقوف عليه. كذلك ايضا الموقوف هل يملك رقبة الوقف ام لا؟ اه مثل ما لو انسان وقف فماشية على انسان وشخص معين هل نقول ان عليه الزكاة - 00:22:49

اولى زكاة فيه لانه موقوف عليه لا يتصرف فيه الا بالانتفاع ببلبنها وصوف نحو ذلك. هذا فيه خلاف قيل انه لا زكاة فيه لانه وان كان آن يعني يملكتها لكن ملك قاصر والا فهي ملك لله سبحانه وتعالى لانه مال موقوف وانما هو ينتفع بها. نعم. العاشرة - 00:23:04
العاشرة اجازة الورثة هل هو تنفيذ للوصية او ابتداء عطية؟ في المسألة روایتان اشهرهما انه تنفيذ بمعنى انه اجازة الورثة يعني ما زاد على الثالث فلو انه يعني المورث او الموصي آآ او صي باكثر من الثالث - 00:23:24

فهل هي تنفيذ او هل اجازة الورثة؟ هل هي ابتداء عطية وتنفيذ؟ قال صاحب محمد رحمة الله رحمة الله المقدسي المقنع يعني انها تنفيذ على الصحيح من المذهب. وعلى هذا لا تتفقى الى شروط الهمة - 00:23:46

فان قيل ان الوصية باطلة ففي هذه الحالة لا فلا يصح انفاذ الوارث اذ قيل ان الوصية باطلة فلا يصح وان قيل انها صحيحة موقوفة

على اجازته صح فيها التنفيذ وهذا هو المذهب كما تقدم. فإذا - [00:24:01](#)

فقيل انها موقوفة على انفاذه لانه حق من حقوقهم ويختصون به. فإذا انفذوه صح وهذا هو الاظهر يعني انها تنفيذ وقد ورد في حديث عند الدارقطني آآ الا ان يشاء الورثة فيها ضعف لكن المعتمد على انها من حقوقهم وإذا - [00:24:17](#)

امكن تصحيح العقد من جهة ان الان الماء الموصي توفي والحق متعلق بالورثة. فهم الذين يتصرفون. ومنها اذا كان المجيز لا يعلم الوصية. يعني لو ان بوجيز لا يعلم الوصية فان قيل تنفيذ جاز. لو ان مثلا الذي الوارث الوارث مثلا آآ لما آآ [00:24:37](#)

آآ علم بهذه الوصية وانها اكثر من الثالث. لكنه لا يعلم قدر الوصية لا يعلم قدر الوصية. فان قيل ان الوصية التنفيذ ليست هبة مبتدئة جازت وان كان يجهل قدرها. وان قيل انها هبة مبتدئة فلا يجوز ان يهب شيئا مجهولا - [00:24:59](#)

على المشهور في المذهب انه لابد من آآ العلم آآ بها وكذلك ايضا منها اذا كان المجيز ابا للمجاز مثل لو كان الانسان مثلا اوصى باكثر من الثالث لابن ابنه وابنه موجود تصح الوصية لابن الابن لانه ليس بوارث - [00:25:19](#)

فإذا كانت الوصية اكثر من الثالث لابن الابل آآ في لا ينفذ الا الثالث. لكن لو ان والد آآ والد اللي هو والده الوالد ابن الابن قال انفذت هذه الوصية التي اوصى بها ابي ذبني فان قيل ان - [00:25:39](#)

انها تنفيذ وليس له الرجوع فيها. وان قيل انها هبة مبتدئة فان له ان يرجع لانها عطية. والوالد او ان يرجع في عطية ابنه. وهذا المعنى يعني قيل انه تنفيذ لعطية لهذه الوصية التي اوصاها اوصى بها ابوه - [00:25:59](#)

لابنه يعني ابن الوارث فانه آآ لا يرجع لان التنفيذ وان قيل انها هبة او عطية مبتدئة فله الرجوع لان للوالد ان يرجع في عطيته لولده كما في حديث ابن عمر وابن عباس رضي الله عنهم والله اعلم وصلى الله وسلم وبارك على نبينا محمد. اللهم صلي وسلم وبارك على عبده ورسولك محمد - [00:26:19](#)

على الله وصحابه اجمعين بهذه الفائدة العاشرة نختتم الحلقة لهذا اليوم احبتي مستمعينا الكرام اشكر فضيلة الشيخ عبد المحسن ابن عبد الله الزامل على ما قدم والشكر موصول لزميلي عبد الله بن عبد المحسن الزامل الذي سجل لنا هذا اللقاء - [00:26:41](#)

نلتقي بكم باذن الله تعالى في حلقة الأسبوع القادم الى ذلك الحين نترككم في رعاية الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته - [00:26:58](#)